

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
البند ٣٤ من جدول الأعمال

### حالة الديمocrاطية وحقوق الإنسان في هايتي

#### تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ٢٧/٤٨ باء، المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقارير منتظمة عن عمل البعثة المدنية الدولية إلى هايتي والفقرة ١٠ من القرار ٢٧/٤٩ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي طلب فيه تقديم معلومات عن تنفيذ هذا القرار.

٢ - واستأنفت البعثة المدنية الدولية إلى هايتي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية أنشطتها في هايتي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بإعادة فتح مكتب لها في بور - او - بربنوس. وافتتحت من بعد مكاتب لها في غوتنافيز (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر) وليه كابييه (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، وكاب هايتيين (٦ شباط/فبراير)، وجاكميل (٧ آذار/مارس)، وهنشة (١٥ آذار/مارس)، وجيريمبي (١٥ آذار/مارس)، وفورت ليبرتيه (١٧ نيسان/أبريل) وبور - دور بايه (١٨ نيسان/أبريل)، وسانت مارك (١٠ أيار/مايو). وإضافة إلى مقرها، كان للبعثة، منذ ١٥ آذار/مارس، فريقان يعملان من بور - او - بربنوس، أحدهما يغطي منطقة العاصمة فيما يغطي الفريق الآخر سائر أرجاء محافظة الغرب.

٣ - وازداد عدد المراقبين تدريجياً فارتفع من ١٣ مراقباً (الفريق الأساسي الذي بقي في سانتو دومينغو) إلى ٢٤٠ مراقباً، وهو المجموع المستهدف المتفق عليه بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وفي منتصف حزيران/يونيه، بلغ قوام قوة البعثة المدنية الدولية ١٩٠ مراقباً (بمن فيهم الموظفون الفنيون الآخرون)، و ٩ موظفين إداريين (٢ من منظمة الدول الأمريكية و ٧ من الأمم المتحدة). ومن هؤلاء المراقبين، كان ١٠٤ من الرجال و ٨٦ من النساء؛ وكان ٨٤ منهم يعملون بموجب عقود مع منظمة الدول الأمريكية، و ١٠٦ يعملون بموجب عقود مع الأمم المتحدة، منهم ٢٦ من متطلعي الأمم المتحدة. وقد مثل هؤلاء جميعاً خمسين جنسية.

## \* 9519554 \*

٤ - وواصلت البعثة المدنية الدولية إلى هايتي إعطاء الأولوية إلى رصد حقوق الإنسان في هايتي وتعزيز احترامها. وأثناء فترتي عملها السابقتين في هايتي، من شباط/فبراير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ومن كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ١٩٩٤، حدثت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وضمت تلك الانتهاكات حالات إعدام خارج نطاق القضاء واحتجاز قسري واعتقال تعسفي، وتعذيب، واغتصاب بداعف سياسية وغيرها من أنواع المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة. وهي انتهاكات ارتكبت أكثرها القوات المسلحة الهايتية ورؤساء الأقسام (رؤساء الأمن المحليون) والتابعون لهم (وهم مدنيون مسلحون)، ومنذ منتصف عام ١٩٩٣، الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي، وهي مجموعة شبه عسكرية مرتبطة بالقوات المسلحة الهايتية. وقد منع غالبية السكان بصورة منتظمة من ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكون الجمعيات. وارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان بحماية تامة من القصاص نظراً إلى أن النظام القضائي الهايتى لم يستطع التحقيق مع هذه الجماعات ومعاقبة الجناة منهم.

٥ - ومنذ وزع القوة المتعددة الجنسيات وعودة الرئيس جان برتران أريستيد والحكومة الدستورية، انخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان بدرجة كبيرة. وتمارس شتى قطاعات المجتمع، بما فيها من ينتقد الرئيس أريستيد والحكومة، حقوقها في حرية التعبير وتكون الجمعيات والاجتماع. وبدأ الأشخاص المشردون في الداخل بالعودة إلى بيوتهم وانخفض عدد المغادرين بالقوارب انخفاضاً كبيراً.

٦ - وتمثل العقبة الرئيسية أمام الاحترام الكامل لحقوق الإنسان حالياً في غياب المؤسسات أو ضعفها البالغ، وهي المؤسسات الضرورية لحماية حقوق المواطنين، ولا سيما قوة شرطة مدنية حسنة التدريب ونظام قضائي فعال. والحكومة ملتزمة بقوة بتطوير هذه المؤسسات، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي، بما فيها البعثة المدنية الدولية إلى هايتي. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بمرور الزمن: فمع أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي تحافظ على بيئة آمنة ومستقرة إلا أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يوفر للمواطنين الحماية التامة التي ينبغي للقانون والنظام في هايتي أن يضطلع بالمسؤولية عنها في أقرب وقت ممكن.

٧ - وفي غضون ذلك، نجد أن الهايتين قلقون الآن حيال عدم كفاية قوة الأمن العام المؤقتة، وضعف النظام القضائي، وتكرر حالات الفرار من السجون في شتى أرجاء هايتي. ومعدل جرائم العنف، التي ليست بالكثيرة إذا قورنت مع نظيراتها في بلدان عديدة، ينظر إليه كثير من الهايتين على أنه آخذ في ازدياد. ويبدو أن معظم الجرائم والاعتداءات تنشأ عن السلب أو تصفيية حسابات شخصية أو أنها أعمال "عدالة شعبية" وفيها تهجم جموع غاضبة على أشخاص يزعم أنهم قد أطلق عليهم القبض متلبسين بالجريمة غالباً ما تقوم بهذه الجموع بقتلهم. وأفضى القلق من ارتفاع مستوى الجرائم العامة إلى إنشاء فرق أهلية للسهر على الأمن. ومع أن الحكومة قد أعلنت أن على هذه الفرق أن تتعاون مع قوات الأمن وأن تحترم حقوق المواطنين، إلا أن أعضاء في هذه الفرق قد شاركوا، أحياناً، في حالات قتل أو اعتداء على مجرمين

مزاعمين. وما يهم البعثة هو أن تكون هذه الفرق تحت مراقبة فعالة بما يكفل أنها تتصرف في حدود القانون دون غيره.

#### العنف بداعف سياسية

٨ - وبقدر ما أن العنف الحالي في هايتي ذو دوافع إجرامية محض فإنه يقع خارج نطاق ولاية البعثة بشأن حقوق الإنسان. ومع ذلك واصلت البعثة التحقيق في حالات قتل وغيرها من أعمال العنف إذا كان ثمة احتمال بأن لها إطاراً سياسياً. ويعم الهايتيين قلق من أن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي قد يقومون بتجاوزات مرة أخرى؛ فقد وقع في عدد من الأماكن، ولا سيما في محافظة أرتيبونيت، حالات تخويف لخصوم سياسيين. وعلى النفيض من ذلك، يخشى الأشخاص الذين يؤيدون القوات المسلحة الهايتيية والجبهه الثورية للنهوض والتقدم في هايتي ونظام الأمر الواقع من أنهم قد يكونون هدفاً للانتقام، وهم على استعداد لاتهام الحكومة، من خلال مؤيديها، بالاشتراك في تلك الهجمات.

٩ - وقد قتلت شخصيات سياسية في آذار/مارس ١٩٩٥. فقد عشر على السيد إيريك لاموت مقتولاً في بور - او - برنس في ٣ آذار/مارس، وهو عضو سابق في مجلس النواب كان يعتزم ترشيح نفسه في الانتخابات عن محافظة الشمال - الشرقي؛ وأغتيلت السيدة ميرتل ديروشير بيرتان مع موكلاها السيد بيلرغو في بور - او - برنس في ٢٨ آذار/مارس، وهي محامية ذاتية الصيت، ورئيسة سابقة لهيئة موظفي الرئيس إيميل جونasan، رئيس نظام الأمر الواقع، ومؤسسة لحزب سياسي معارض جديد. وقد وقعت أعمال القتل بعد أن قامت القوة المتعددة الجنسيات بعمليات اعتقال وأبلغت الحكومة بمأومة مزعومة لقتل السيدة ديروشير بيرتان. وطلبت الحكومة مساعدة المكتب الفدرالي للتحقيقات تابع للولايات المتحدة، وحتى أوائل حزيران/يونيه، كان شخص واحد رهن الاعتقال له صلة بمقتل السيدة ديروشير بيرتان والسيد بيلرغو. ولم يحدد الدافع في كلتا الحالتين.

١٠ - وفي عدد قليل من الحالات، كان القتلى موظفين محليين أو أعضاء في تنظيمات شعبية ربما استهدفوا نظراً لتأييدهم لحركة لا فلاس. ورغم وقوع اعتقالات في بعض من هذه الحالات فإنه لم تحدد هوية القتلة ولا دوافعهم، كما أنه ليس هناك من دليل يوحى بتورط شبكة سرية.

١١ - ولم تدم طويلاً الفورة من أعمال الانتقام والعقاب التي ثارت قبيل وبعد عودة الرئيس أريستيد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فقد دعا الرئيس مراراً وتكراراً إلى المصالحة ولقيت مناشداته لهم الاهتمام والقبول لدى السكان. ومع ذلك وقعت عدة حوادث قتل كان الضحايا فيها أعضاء سابقين في القوات المسلحة الهايتيية أو أتباعهم. ولم يحدد في أي من هذه الحالات المسؤولون عن ذلك ولم يلق القبض عليهم. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الأعمال كانت، في بعض الحالات، ذات طبيعة إجرامية محض. وتؤدي الظروف، في حالات قليلة، بأن الحافز ربما كان انتقامات محلية.

١٢ - وعليه، تواصل البعثة المدنية الدولية، باتصال وثيق مع عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، التحقيق في أعمال العنف التي قد تنطوي على دافع أو إطار سياسي، كما تواصل التيقظ لمواجهة احتمال ظهور نمط من الأنشطة قد يشكل تهديداً لحقوق الإنسان في هايتي.

#### الاعتقالات التعسفية وإساءة معاملة المحتجزين

١٣ - في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، تدخلت البعثة في عدد كبير من حالات الاعتقال التعسفي، التي كانت في الغالب انتهاكاً للحق في حرية التعبير والتي تمت على أساس رأي سياسي حقيقي أو مفترض. ومنذ عودة النظام الدستوري لم تقع إلا حالات جد قليلة قامت فيها السلطات بأعمال ضد الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير، وإذا ما بدئ بهذا العمل محلياً فإن هذا العمل لم يكن ليستمر. وتحترم الآن الإجراءات القانونية احتراماً أكبر من ذي قبل، ولا سيما ما يقتضيه الدستور من أن يمثل أمام القضاء في غضون ٢٤ ساعة أي شخص يجري اعتقاله. وعلى الرغم من ذلك، فقد حفقت البعثة في اعتقالات بما أن الإجراءات القانونية لم تتبع فيها أو أن مذكرات القبض زعم أنها صدرت على أساس زائفة، بما فيها الضغوط السياسية على مختلف أنواعها.

١٤ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة أنها تلقت تقارير من الاستخبارات عن مؤامرة لإفساد عيد الكرنفال. وبناءً على طلب وزير الداخلية، صدرت مذكرة اعتقال جماعية ضد مجموعة من ١٢ شخصاً، بمن فيهم ضباط سابقون في القوات المسلحة التاهايتية اتهموا بالتأمر على أمن الدولة. وقد احتجز اثنان من الأشخاص الإثني عشر. ومنذ منتصف حزيران/يونيه، ما زال رهن الاحتجاز انتظاراً للمحاكمة. وقد كتبت البعثة إلى الحكومة تعرب عن عدد من الأمور التي تشغله بشأن مدى قانونية تلك الإجراءات. ولم تتلق منها ردًا حتى الآن.

١٥ - وأما التعذيب وسوء معاملة الناس الذين هم رهن الاعتقال وهم ما كانوا شائعين في الحالات السياسية والجنائية على حد سواء في عهد القوات المسلحة الهايتية، فقد توقفنا توقفاً شبه كلي، ولم تتلق البعثة إلا عدداً قليلاً من الشكاوى في هذا الصدد ضد قوة الأمن العام المؤقتة.

#### الانتخابات

١٦ - قدمت شعبة المساعدة الانتخابية بالمقرب، مع دعم من بعثة الأمم المتحدة في هايتي، دعماً تقنياً لتنظيم الانتخابات إلى المجلس الانتخابي المؤقت، وقادت منظمة الدول الأمريكية بإنشاء بعثة مراقبة انتخابية استجابة منها لطلب من الحكومة بأن تتولى المنظمة مراقبة الانتخابات، واتفقت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على أن تمثل مسؤوليات البعثة المدنية الدولية إلى هايتي في رصد جوانب حقوق الإنسان في الانتخابات ولا سيما حرية التعبير والمجتمع؛ ورصد التهديدات أو حوادث التخويف والاعتداء والعنف، والتحقيق فيها؛ وتعزيز السلم وبناء الثقة من خلال الاتصالات العادلة بالأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين ومن خلال حل المشاكل؛ وستمثل مسؤوليات بعثة المراقبة الانتخابية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في مراقبة ورصد العملية الانتخابية وحملة الانتخابات، بما في ذلك الجوانب الأمنية؛ ورصد

حيادية السلطات الانتخابية والشفافية في تنظيم وتسير العملية الانتخابية؛ والتخطيط والتنظيم والتدريب والتنسيق اللازم لوزع المراقبين الدوليين للانتخابات؛ ومراقبة عدد الأصوات ووضع جداول لها وإعلان النتائج، وتنفيذ آلية للتحقق. وأعتبرت خدمات ١٧ مراقبا فيبعثة المدنية الدولية إلى هايتي متعاقدين مع منظمة الدول الأمريكية إلىبعثة التابعة لهذه المنظمة المراقبة الانتخابية وستعارض خدمات معظم ما تبقى من المراقبين لدىبعثة المدنية الدولية إلى هايتي، المتعاقدين مع منظمة الدول الأمريكية ومع الأمم المتحدة على حد سواء، إلىبعثة المراقبة الانتخابية لتولي مراقبة تنظيم الاقتراع والتصويت وعد الأصوات. وستتوفر بعثة الأمم المتحدة في هايتي للأمن والدعم السوقي أثناء المراحل النهائية ولا سيما خلال التصويت.

١٧ - ومن المقرر أن تجري الجولة الأولى منالانتخابات في ٢٥ حزيران/يونيه والجولة الثانية في ٢٣ تموز/ يوليه. وقد بدأت الحملة ذاتها بإعلان المجلس الانتخابي المؤقت للقوائم الرسمية للمرشحين الموافق عليهم في الفترة من ١٧ إلى ٢٤ أيار/مايو. وقبل ذلك، رصدتبعثة عن كثب تقدم الأنشطة الانتخابية ولا سيما تسجيل الناخبين والمرشحين.

١٨ - وكان توفير الموظفين للمكاتب الانتخابية على مستوى المحافظات والبلدات والنواحي الإدارية موضوع نزاع في عدد من المناطق وسببا في أعمال تخويف أدت إلى الاستعاضة عن بعض الموظفين وتأخير افتتاح بعض المكاتب وإغلاق بعضها الآخر بصورة مؤقتة. وفي عدد من المناسبات، تمكن أعضاءبعثة من تسهيل المحادثات بين الفصائل المتنازعة للتخفيف من التوتر الذي كان يمكن أن يتطور إلى عنف لو لا ذلك.

١٩ - وقد شابت عملية تسجيل الناخبين والمرشحين تهديدات وأعمال تخويف ورشق حجارة وسرقة ومحاولة سرقة لمواد التسجيل. وقامتبعثة، مع عنصر الشرطة المدنية فيبعثة، بالتحقيق في عدد من الحوادث الخطيرة التي تركت إلى حد كبير فيمناطق معينة فيمحافظات الشمال وأرتيبونيت والغرب. وشهدت العملية الانتخابية فيما بعد استقرار، ورغم المخاوف من فراغ أمني ومن ارتفاع في عدد الجرائم العامة فقد سجل عدد كبير من المرشحين أنفسهم وكذا نسبة كبيرة من الناخبين المؤهلين.

٢٠ - وأدى رفض المجلس الانتخابي المؤقت لأسباب متعددة لعدد كبير من المرشحين وكذلك بعض الأحزاب والتجمعات السياسية إلى قيام مؤيدوها باحتجاجات، خرج بعضها عن حدود حرية التغيير السلمي والاجتماع.

٢١ - وبذلت عملية الانتخاب في جو عكّرته الاحتجاجات واللبس في تحديد المرشحين المقبولين والتهديدات بالعنف. وفي هذه الحالة كانت هناك أعمال عنف متقطعة، وكان بعضها خطيرا لكن المراحل الأولى من الحملة كانت مرضية على العموم. وتبذل وسائل الإعلام المحلية ومنظمة دولية غير حكومية

الجهود للتشجيع على الحوار السياسي. ودعا بعض المرشحين المرفوضين مؤيداً لهم إلى التسجيل والتصويت في يوم الانتخاب.

٢٢ - وقد سعت البعثة إلى الاتصال على الصعدين القطري والمحلي مع الأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين وناشدوهما وناشدت السلطات المختصة ببذل كل ما في وسعها لضمان أن تجري الانتخابات في جو سلمي لا يعكره العنف. ودعت جميع الأطراف إلى إبلاغها بأية أعمال تخويف أو اعتداء كيما تستطيع التحقيق فيها وتحث السلطات على اتخاذ التدابير المناسبة بشأنها.

#### بناء المؤسسات

٢٣ - وفي هذه المرحلة الجديدة، تقوم البعثة المدنية الدولية إلى هايتي، من خلال حوار مع حكومة هايتي وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز حقوق الإنسان وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة، بالاسهام في تعزيز المؤسسات الأساسية لحماية حقوق الإنسان.

٢٤ - وتتوفر للبعثة خبرة فريدة في النظام القضائي الهaitian على الصعيد المحلي، وعلى أساس هذه الخبرة قدمت البعثة إلى الحكومة توصيات مبنية على الخبرة التي اكتسبتها أفرقتها في شتى أرجاء هايتي. والبعثة مؤهلة لتوفير المعلومات عن نتائج التقدم المحرز على الصعيد المحلي مع سير الاصلاح والتدريب، كما أنها تشارك في المشاورات بشأن برنامج الحكومة لصلاح النظام القضائي، ولا سيما من خلال التدريب الذي يقدمه فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال المدرسة الفرنسية الوطنية للقضاء.

٢٥ - وخلال عام ١٩٩٣ ومنذ عودتها أيضاً، قامت البعثة ب زيارات منتظمة إلى السجون وأماكن الاحتجاز. ورغم التحسينات القصيرة الأجل فإن ظروف الاحتجاز تظل مع ذلك مدعاة لقلق بالغ. وقد عملت البعثة مع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع مشروع لإصلاح النظام الجنائي والبدء بتنفيذه (بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية). ويتألف المشروع من تنفيذ نظام لتسجيل السجناء، ونظام للادارة الجنائية، وتدريب لحراس السجون، وتجديد بعض مراكز الاحتجاز. وشرع في تدريب أولي لفريقيين من حراس السجون عددهما ١٨٠ حارساً في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

٢٦ - ومع تزايد أعداد المعتقلين من جراء القيام بمزيد من الأنشطة التي ترمي إلى المحافظة على الأمن والنظام فقد أخذت طاقة السجون في هايتي تتعرض لضغوط شديدة للغاية. ورافق هذا عجز النظام القضائي عن التعامل فوراً مع المعتقلين وفقاً لقواعد الإجراءات القانونية. وتتولى البعثة التحقيق في الأوضاع القضائية للمحتجزين والاتصال بالمسؤولين القضائيين المحليين للعمل على تعجيل السير بالإجراءات القانونية؛ بما في ذلك الإفراج المؤقت أو النهائي حسب مقتضى الحال.

٢٧ - وفي هايتي وعي شديد بما يمكن أن يسهم به التثقيف بحقوق الانسان في بناء مجتمع ديمقراطي. وقد عملت البعثة على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية في بور - أو - برس وفي المحافظات. وهي تستجيب حيالاً ممكناً للطلبات بالمشاركة في أنشطة حقوق الانسان وتتوفر ما طورت من مواد لتعزيز حقوق الانسان.

٢٨ - وتجب معالجة الانتهاكات الشديدة التي ارتكبت ضد حقوق الانسان في هايتي في الماضي القريب إذا ما أريد إرساء أساس متين لقيام دولة القانون في المستقبل. ففي ١٧ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤، أصدر الرئيس أريستيد مرسوماً أنشأ بموجبه لجنة وطنية لتقسي الحقائق وإقامة العدل مهتمها استجلاء الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، التي ارتكبت بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ داخل هايتي وخارجها. وقد افتتح الرئيس أريستيد بحضوره أعمال هذه اللجنة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥. وعقد أعضاء اللجنة (٤ هايتيين و ٣ دوليين) جلستي عمل في مطلع نيسان/أبريل وفي منتصف أيار/مايو برئاسة رئيس اللجنة وهو هايتي.

٢٩ - قدمت البعثة مساعدة تقنية إلى اللجنة الوطنية لتقسي الحقائق وإقامة العدل في مجالات منها الجوانب العملية وأساليب العمل وبرنامج العمل والميزانية. وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سهلت البعثة زيارات استشارية قام بها مسؤولون سابقون في لجنة تقسي الحقائق في السلفادور. وساعدت البعثة أيضاً في تحديد خبراء دوليين وأفراد مؤهلين قد ترغب اللجنة في استخدامهم كما سرعت في مفاتحتهم.

٣٠ - وتُجري البعثة حالياً اتصالات مع اللجنة لوضع الصيغة النهائية للطرق الكفيلة بإحالة معلومات وثقتها البعثة عن انتهاكات حقوق الانسان إلى اللجنة. والبعثة على استعداد دائماً لتقديم أية مساعدة تقنية ممكنة إلى اللجنة حين تبدأ مرحلة جمع المعلومات عما قريب.

٣١ - وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، قدمت البعثة مساعدة طبية إلى ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. ومع أن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت منذ عهد قريب لم تُسفر إلا عن إصابات قليلة جداً، إلا أن ضحايا الانتهاكات السابقة يواليون الاتصال بالبعثة طلباً للمساعدة التي لا يستطيعون الحصول عليها من أية جهة أخرى. ودخلت البعثة في ترتيب مع منظمة فرنسية غير حكومية هي منظمة "أطباء العالم" Médecins du Monde، ويمكن هذا الاتفاق الضحايا من تلقي المعالجة. وتشترك الوحدة الطبية للبعثة أيضاً في شبكة لتوفير المعالجة النفسانية لضحايا التعذيب المصابين بصدمات نفسانية شديدة في هايتي.

#### العلاقات ما بين البعثة المدنية الدولية إلى هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي

٣٢ - إن ممثلي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، مسؤول عن تنسيق عمل بعثة الأمم المتحدة في هايتي مع البعثة المدنية الدولية إلى هايتي. والمدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية إلى هايتي، السيد كولن غراندرسن، مسؤول أمامي من خلال ممثلي الخاص ومسؤول مباشره أمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

وثبت أن ما لدى البعثة المدنية الدولية من معرفة بالقضايا المحلية وخبرة ميدانية ومهارات لغوية كان ذا فائدة كبيرة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي في الأشهر الأولى من عملها. وقد وضعت آليات على جميع الصعد في البعثتين لتسهيل التنسيق وتبادل المعلومات. وتعمل البعثة المدنية الدولية على نحو وثيق، ولا سيما، مع عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة، بشأن المسائل التي تتصل بالاحتجاز ومعاملة السجناء وكذا بالمسائل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. ويقدم العنصر الاداري للأمم المتحدة الدعم للبعثة المدنية الدولية.

#### ملاحظات

٣٣ - سُنحت لي الفرصة لأن أتعرف بنفسي و مباشرة على عمل البعثة المدنية الدولية خلال زيارتي القصيرة إلى هايتي في يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. ويتحقق للبعثة أن تفخر بأنها أسممت بشكل كبير في تحسين احترام حقوق الإنسان في هايتي سواء أثناء فترة الحكم العسكري، حين تعين عليها أن تعمل في ظروف صعبة وخطيرة، أو منذ عودة النظام الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وبعد التشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، فإني أوصي بلا تردد بتتمديد ولايتها وبمواصلة القيام بمهامها الحالية، بما في ذلك المهام المتصلة بالعملية الانتخابية الجارية.

٣٤ - وبالاتفاق مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، فقد كنت قد عزّمت على أن أوصي بتتمديد الولاية سنة كاملة أي حتى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. غير أن حكومة هايتي قد طلبت أن يكون التمديد في المرحلة الحالية حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ فحسب وهو موعد انتهاء ولاية الرئيس أريستيد. وقد أوضحت للحكومة أنه سيكون من الأهمية أن يتم تلقي أي طلب لتتمديد آخر للولاية إلى ما بعد ذلك التاريخ قبل أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الخمسين في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي". وفي ذات الوقت، أوصي، قبل أن تنتهي الولاية الحالية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، بأن تقرر الجمعية العامة تتمديد الولاية حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦.

\* \* \* \*

## المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى  
الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

منذ إعادة النظام الدستوري في هايتي في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، تحسن وضع حقوق الإنسان بشكل ملحوظ في بلدي. وتقوم الحكومة الآن، بفضل تعاون البعثة المدنية الدولية إلى هايتي والمساعدة الفنية التي تقدمها، بإجراء إصلاح جذري للمؤسسة القضائية وبحملة تثقيف شعبية بغية تشجيع� احترام الحقوق الأساسية لجميع المواطنين.

ولسوء الطالع، يتطلب حجم المهمة التي ينبغي القيام بها مواصلة وتعزيز الجهود التي تبذل حالياً لكي يصبح احترام حقوق الفرد في هايتي واقعاً لا يمكن الرجوع عنه.

ولذلك، وفقاً لرسالتى المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أطلب تجديد ولاية البعثة المدنية لغاية ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٩ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وإني لعلى اقتناع بأن إنشاء دولة تقوم على القانون في هايتي هي شرط لا بد منه من أجل ازدهار الديمقراطية.

(توقيع) جان برتران أريستيد

— — — — —